

رسالة الإدارة
الى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 الى 31 كانون الأول 2005

10 تموز 2006

إلى الحكومة العراقية
إلى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة

السادة المحترمين

وفقاً للإجراءات المتبعة في مؤسستنا، نرفق لكم تقريرنا حول الأمور التي ظهرت من زيارتنا خلال عملية التدقيق التي تتعلق بالبيانات المالية لصندوق التنمية للعراق (الصندوق) للفترة من 1 تموز ولغاية 31 كانون الأول 2005.

نود أن نؤكد على أن إجراءات التدقيق المتبعة قد تم وضعها أصلاً من أجل تمكيننا من إبداء رأينا حول البيانات المالية وعليه فلا يجب أن تؤخذ ملاحظتنا على أنها تغطي جميع التحسينات الممكن إدخالها على نظم الرقابة الداخلية والتي قد تظهرها مراجعة خاصة.

سوف يسرنا تزويدكم بأية معلومات إضافية أو عقد مناقشات إضافية حول أي من الأمور الواردة في هذا التقرير إذا ما رغبتم في ذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

إرنست ويونغ

1. أنظمة الرقابة الداخلية العامة

الملاحظة

لاحظنا خلال التدقيق أن أنظمة الرقابة الداخلية العامة على إدارة صندوق التنمية للعراق (الصندوق) غير فعالة، وذلك للأسباب الرئيسية التالية:—
-لا يوجد نظام موثق وشامل للقواعد السلوكية (Code of Conduct) أو لإجراءات الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية.

- الافتقار الى إدارة عامة للمنشأة (Corporate Governance) وهيكل تنظيمي مناسب. ان الصندوق يتم إدارته من قبل عدة دوائر لدى البنك المركزي باعتباره المسؤول عن قسم حسابات الصندوق نيابة عن وزارة المالية، ومع ذلك لا يوجد مدير تنفيذي ومراقب مالي متخصص لتوجيه وإدارة الأنشطة العامة للصندوق على المستوى العام بالإضافة إلى مستوى العمليات.
- لا يوجد لدى الصندوق دائرة تعمل على تقييم المخاطر التي قد تواجه العمليات التشغيلية للصندوق، واستمرارية مراقبة المخاطر وتخفيضها للمستوى المقبول.
- إن معظم إجراءات الرقابة الداخلية للصندوق بسيطة ومصممة لإدارة العمليات اليومية، وليست مبنية على أساس بيئة الرقابة الداخلية على المستوى العام.
- ان الموظفين القائمين على الصندوق بحاجة الى تدريب كبير لزيادة قدرتهم على التعامل مع طبيعة عمليات حسابات الصندوق المعقدة وفقا للمعايير الدولية.
- لا توجد أساليب وسياسات كافية تتعلق بالتدريب والتقييم والإرشاد والتحفيز للأفراد في الموارد البشرية.
- لا يوجد قسم تدقيق داخلي متخصص للصندوق، إن قسم التدقيق الداخلي لدى البنك المركزي العراقي يقوم بأعمال محدودة تغطي جزء من عمليات الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، إن قسم التدقيق الداخلي لا يعمل وفق معايير معهد المدققين الداخليين.

العديد من النقاط أعلاه سوف يتم تناولها بتفصيل أكثر في هذه الرسالة الإدارية.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

التوصية

نوصي باعداد نظام رقابة داخلية فعال للصندوق وأن يأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المشار إليها أعلاه، بالإضافة إلى ذلك، نوصي بتعيين مدير للصندوق للتوجيه والاشراف على الأنشطة العامة للصندوق في كافة المواقع ومن ضمنها وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، شركة تسويق النفط، الوزارات، وإقليم كردستان. والمؤسسات الأمريكية بالإضافة إلى تعيين لجنة تنفيذية لمراقبة عمليات الصندوق اليومية وإعداد التقارير وإرسالها إلى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة .

كذلك، نوصي بتقديم برنامج تدريب مناسب للأشخاص الذين يعملون على إدارة الصندوق لزيادة خبرتهم في مفاهيم الرقابة الداخلية المطلوبة وفقا للمعايير الدولية للرقابة الداخلية.

2. صلاحيات الدفع

الملاحظة

ان صلاحيات الدفع من الصندوق تتم بتوقيع من قبل رئيس الوزراء ووزير المالية أو من ينوب عنهما.

ان تنفيذ أوامر الدفع الخاصة بالتحويل من حساب بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (FRBNY) إلى البنك المركزي العراقي تتم من الجزء المحجوز لوزارة المالية لدى (FRBNY) بتوقيع من قبل مدير عام دائرة المحاسبة في وزارة المالية فقط بدون تحديد صلاحيات للحد الاعلى المسموح بالصرف.

ان ذلك يتضمن مخاطر عالية، حيث ينبغي أن لا يتم التوقيع على أوامر الصرف من قبل شخص واحد فقط دون تحديد صلاحيات.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن أنظمة الرقابة الداخلية العامة للصندوق غير فعالة، لا توجد إجراءات رقابة كافية تمنع مخاطر عمليات الدفع غير المصادق عليها واكتشاف أي مدفوعات غير مصادق عليها في الوقت المناسب.

التوصية

نوصي باعداد قائمة صلاحيات تحكم كافة عمليات الصندوق لضمان إجراءات رقابة مناسبة، كما هو مبين بتفصيل أكثر في الصفحة التالية.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

3. لائحة الصلاحيات والتفويض

الملاحظة

لائحة المخولين بالتوقيع في البنك المركزي العراقي لا تشمل لائحة صلاحيات رسمية لتحديد الأشخاص المخولين ودورهم وحدود صلاحياتهم وتنفيذهم للعمليات البنكية الخاصة بالصندوق. إضافة إلى ذلك، إن عمليات التحويل الخاصة بالصندوق والتي يتم المصادقة عليها من قبل ثلاثة اشخاص في الإدارة الوسطي للبنك المركزي العراقي، لا تتضمن أي شخص من الإدارة العليا وعلى مستوى مجلس الإدارة.

التوصية

إعداد لائحة صلاحيات لكافة عمليات الصندوق وذلك لضمان تطبيق إجراءات رقابة مناسبة.

لائحة الصلاحيات ينبغي أن تحدد المناصب المخولة بالتوقيع، الأنشطة المخول بها وحدود الصلاحيات لكافة عمليات وأنشطة الصندوق متضمنة التحويلات النقدية والمدفوعات.

أنواع الصلاحيات ينبغي أن تغطي ما يلي:

- انشاء العملية.
- المراجعة.
- المصادقة.

لائحة الصلاحيات الخاصة بالصندوق ينبغي أن تعد من قبل طرف مستقل، وتعرض على المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وتصادق من قبل مجلس الوزراء.

وفقا لأفضل الممارسات في الرقابة الداخلية، لا يجوز وجود شخص لديه صلاحية التوقيع على عمليات الدفع المصرفية بدون وجود حدود معقولة للصلاحية، لذلك من الضروري أن يتم التوقيع من قبل شخصين أو ثلاثة على أساس لائحة الصلاحيات المصادق عليها.

كذلك، قائمة المخولين بالتوقيع على أمر الدفع (السويفت) ينبغي إن تتضمن أشخاص رئيسيين من البنك المركزي العراقي مع وجود حدود صلاحيات معتمدة.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

4. السجلات المحاسبية

الملاحظة

تم إنشاء قسم إدارة النقد في وزارة المالية ليعمل إلى جانب دائرة المحاسبة في وزارة المالية وليحتفظ بسجلات محاسبية لعمليات الصندوق.

السجلات المحاسبية للصندوق تستند على المعلومات التي يتم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي والبيانات المالية الشهرية المرسلة من قبل البنك المركزي العراقي إلى وزارة المالية. هذه المعلومات تقتصر على عمليات الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك- الحساب الرئيسي فقط.

يحتفظ الصندوق بسجلات محاسبية يدوية وباستخدام نظام أكسس كجزء من حسابات وزارة المالية، إلا أن تلك السجلات غير متكاملة لدعم جميع أرقام البيانات المالية والايضاحات المتعلقة بهذه البيانات للفترة من 1 تموز 2005 إلى 31 كانون الأول 2005. إن بيان المقبوضات والمدفوعات تم تجميعه من الكشف الشهري للمقبوضات والمدفوعات من الحساب البنكي الرئيسي للصندوق والذي يتم إدارته من قبل البنك المركزي العراقي، الحساب الفرعي للصندوق والذي يتم إدارته من قبل المؤسسات الأمريكية، كشوفات بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك والمعلومات المالية الأخرى التي يحتفظ بها في وزارة المالية من كتب التأييد والأطراف الأخرى.

التوصية

وزارة المالية أو البنك المركزي العراقي ينبغي أن يحتفظا بسجلات محاسبية متكاملة للصندوق، مع كافة المستندات ذات العلاقة والكشوفات البنكية للبنك المركزي العراقي وبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.

إضافة إلى ذلك، ينبغي اعداد تسوية دورية بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي وأي اختلاف ينبغي متابعته والتحقق منه.

كذلك نوصي بإعداد سجلات محاسبية منفصلة للصندوق عن سجلات وزارة المالية الحالية الممسوكة وفقا للنظام المحاسبي الحكومي، حيث أن حسابات الصندوق يجب أن تكون وفقا لمعايير المحاسبة الخاصة بالقطاع العام/الأساس النقدي.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

5. عملية إغلاق البيانات المالية واعداد التقارير

الملاحظة

لا يتم إغلاق البيانات المالية الخاصة بالصندوق، وذلك لتحديد إجراءات الإغلاق التي من المفترض إنجازها في نهاية كل شهر، حيث أن البيانات المالية يجب أن تجمع ليتم إصدار التقارير اللازمة. حيث يتم الاعتماد في ذلك على ميزان المراجعة الشهري ليتم دمجها في حسابات وزارة المالية.

بالإضافة إلى ذلك، لا يتم إعداد بيان المقبوضات والمدفوعات للصندوق بشكل كامل على أساس شهري وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (إعداد التقارير المالية على الأساس النقدي).

لم يتم إعداد سياسات وإجراءات موثقة لنظام إعداد البيانات المالية للصندوق.

سجلات وزارة المالية لا تشمل جميع المعلومات المالية التي ينبغي الإفصاح عنها في بيان المقبوضات والمدفوعات للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقطاع العام.

لأغراض التدقيق، إن بيان المقبوضات والمدفوعات النصف سنوي للصندوق تم تجميعه من الجهات التالية:—

- الكشوفات الشهرية لحساب الصندوق الرئيسي المعد من قبل البنك المركزي العراقي.
- المعلومات المتعلقة بالحساب الفرعي للصندوق والذي يتم إدارته من قبل المؤسسات الأمريكية والبنك المركزي العراقي.
- الكشوفات وكتب التأييد من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.
- المعلومات المالية الأخرى وكتب التأييد من الأطراف الأخرى.

التوصية

نوصي ان يعمل البنك المركزي العراقي ووزارة المالية على أن توثق وتطبق عملية إغلاق للبيانات المالية في نهاية كل شهر وإصدار بيانات مالية بالإضافة إلى الإيضاحات المتعلقة بالبيانات وبشكل كامل وفقاً للمعايير الدولية.

إصدار البيانات المالية على أساس دوري يعطي رؤية واضحة لأداء الصندوق ويساعد مستخدمي البيانات المالية للحصول على بيانات موثوقة خلال الفترة التي يمكن الاستفادة منها من قبل المستخدمين.

6. اكتمال ودقة المدفوعات لصندوق التنمية للعراق

الملاحظة

بعض المدفوعات الصادرة من حساب الصندوق والموجودة في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك يتم تحويلها الى الحساب الجاري لوزارة المالية في البنك المركزي العراقي من أجل دفعها لاحقاً الى الوزارات. في بيان المقبوضات والمدفوعات للصندوق يسجل هذا التحويل مباشرة على انه في حساب المدفوعات قبل دفعه الى الوزارات المعنية.

إن الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي يستخدم لإيداع التحويلات من الصندوق وتحويلات أخرى ناتجة من تعاملات وزارة المالية التي ليس لها اي علاقة بالصندوق، حيث أن المدفوعات من هذا الحساب والخاصة بالصندوق غير مفصولة عن تعاملات أخرى ليست لها علاقة بالصندوق.

إضافة إلى ذلك، فإن الحساب الجاري لوزارة المالية في البنك المركزي العراقي لم يتم تسويته مع سجلات حسابات وزارة المالية كما في 31 كانون الأول 2005.

التوصية

نوصي باعداد نظام موثق واضح من أجل تعريف كل مصادر العوائد وأنواع الدفعات المتعلقة بالصندوق.

نوصي أن تفتح وزارة المالية حساب مصرفي خاص لدى البنك المركزي العراقي لإيداع التحويلات من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك المخصصة لتمويل الوزارات العراقية. وهذا سوف يعزز عملية مراجعة كل الدفعات لصالح الوزارات المعنية بالإضافة الى تعزيز إدارة الأرصدة النقدية المتوفرة وعمليات التسوية مع الوزارات المستفيدة.

إضافة إلى ذلك، نوصي بتسوية الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي مع سجلات حسابات وزارة المالية شهرياً على الأقل ومعالجة الأرصدة العالقة أولاً بأول.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

7. سجلات صندوق التنمية للعراق في البنك المركزي العراقي

الملاحظة

يحتفظ البنك المركزي العراقي بسجل المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق، والذي أسس خلال أيار 2005 بموجب قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم 1483 والصادر خلال عام 2003. إن الحساب البنكي للصندوق يتم ادارته من قبل البنك المركزي العراقي بالنيابة عن وزارة المالية وهو جزء من سجلات الحسابات الخاصة بالبنك المركزي العراقي.

كما في 31 كانون الأول 2005، هناك فرق يحتاج الى تسوية بين أرصدة موجودات الصندوق وأرصدة المطلوبات ذات العلاقة في سجلات البنك المركزي العراقي بقيمة 104 مليون دولار أمريكي. هذا الفرق لا يؤثر على بيان المقبوضات والمدفوعات للصندوق، حيث أن هذه البيانات المالية تم إعدادها مباشرة من كشوفات بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك من دون اي تسوية مع السجلات المحاسبية للبنك المركزي العراقي.

التوصية

نوصي بضرورة الحفاظ وبصورة مستقلة على سجلات تحتوي على توثيق كامل وشامل يبين كافة معاملات الصندوق. هذه السجلات يجب ان تتم تسويتها مع سجلات الدائرة المالية بالبنك المركزي العراقي، الكشوفات البنكية للبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وسجلات وزارة المالية بصورة دورية ومنتظمة ويجب متابعة أي اختلافات موجودة.

يجب إعداد البيانات المالية للصندوق مباشرة من السجلات المحاسبية.

إضافة الى ذلك، نوصي بضرورة تسوية الفرق البالغ 104 مليون دولار أمريكي بين أرصدة الموجودات الخاصة بالصندوق وأرصدة المطلوبات ذات العلاقة في سجلات البنك المركزي العراقي.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

8. تطبيق التوصيات السابقة للمدققين

الملاحظة

من خلال عملية التدقيق والدراسة للحساب الجاري للصندوق ولنظام الرقابة الداخلي، لاحظنا ان ديوان الرقابة المالية عمل على متابعة الجهات المعنية وطلب منها تحسين نقاط الضعف المسجلة في الرسالة الإدارية للمدققين السابقين.

مع ذلك، لم يتم إعداد خطة عمل من قبل البنك المركزي العراقي ووزارة المالية من أجل متابعة وتنفيذ توصيات ملاحظات التدقيق السابقة.

التوصية

إن كل توصيات التدقيق السابقة أصدرت من أجل تقوية هيكلية نظام الرقابة الداخلي ولضمان ان الصندوق قد أخذ بعين الاعتبار ضرورة صحة ودقة عمليات المحاسبة والتقارير المكتوبة الصادرة.

نحن نعتقد بأن المتابعة المنتظمة والتنفيذ الكامل للرسائل الإدارية من عملية التدقيق السابقة والحالية ضروري جدا من أجل الحفاظ على نظام رقابة داخلي ومحاسبي صحيح ودقيق للصندوق.

نوصي بتشكيل لجنة مسؤولة عن كافة التوصيات في الرسائل الإدارية للسنة السابقة وللفترة الحالية.

9. الجدول الزمني للبيانات المالية

الملاحظة

إن معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقطاع العام تنص على ان البيانات المالية يجب ان تصدر خلال ستة أشهر من نهاية السنة من أجل الحصول على معلومات مرحلية لمستخدمين هذه البيانات. ان فائدة البيانات المالية تبطل إذا لم تتوفر للمستخدمين خلال فترة زمنية معقولة بعد تاريخ إصدار التقرير. ان العوامل الحالية مثل التعقيد في عمليات الصندوق لا تعتبر سببا كافيا لعدم إعداد البيانات بشكل دوري ومنتظم.

لاحظنا ان البيانات المالية للصندوق تم تحضيرها بعد مدة ستة أشهر من نهاية الفترة، حيث ان الصندوق لا يعمل على إغلاق الحسابات لضمان إعداد التقارير المحاسبية الدورية.

التوصية

نوصي وزارة المالية باتباع عملية إغلاق البيانات المالية والتي سوف تعزز من امكانية إصدار البيانات المالية للنقد المقبوض والمدفوع خلال شهر واحد من تاريخ انتهاء الفترة. والذي سيؤدي إلى إصدار البيانات المالية المدققة من قبل الإدارة بعد فترة زمنية قصيرة.

10. النظام المحاسبية

الملاحظة

لقد أسس النظام والإجراءات المحاسبية الحالي قبل عدة سنوات. إن حجم ونشاطات الحكومة العراقية قد اتسع بصورة كبيرة خلال السنين القليلة المنصرمة، إضافة الى ابتكار التقنيات الحديثة. ان النظام الحالي الموجود المتعلق بإجراءات المحاسبة لا يتضمن نظام معلومات إدارية ورقابة داخلية ولا يتوافق مع حجم وهيكلية الصندوق الحالية، ويعتبر هذا النظام قديم مقارنة مع التقنيات والممارسات الحديثة المتبعة.

لقد علمنا ان الحكومة العراقية تطبق حالياً تغيرات كاملة في نظام المحاسبة الالكتروني للأقسام المالية. لذلك يجب إعطاء عمليات الصندوق أهمية وأولوية أكبر في عملية التطوير وتطبيق الانظمة.

التوصية

نوصي بضرورة تنفيذ مراجعة كاملة لعمليات المحاسبة ولنظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالصندوق، وزارة المالية، البنك المركزي العراقي وشركة تسويق النفط SOMO والوزارات ذات العلاقة من أجل تحسين كفاءة الإجراءات المتبعة وزيادة فعالية الرقابة الداخلية.

يجب ان تتضمن هذه المراجعة على الأقل ما يلي:

- دليل يشرح السياسات و الإجراءات الواجب إتباعها وتطبيقها
- إجراءات مراقبة على الاختبارات والقطاعات الأخرى للأقسام المالية التي تعمل على مراجعة معاملات الدوائر.
- مراجعة إجراءات التوثيق وحفظ الملفات المتبعة في الدائرة المالية .
- مراجعة نظام الأقسام العاملة بالرقابة الداخلية.
- ربط هذا النظام إلكترونياً مع دائرة الرقابة الداخلية.
- تأسيس آلية تعمل على متابعة عمليات تحضير الموازنة ومتابعة تطبيق إتباع تلك الموازنة المحضرة.

وفقاً لذلك، يمكن عمل آلية ربط بين التقارير المحاسبية مع نظام المعلومات الإدارية (MIS) ونظام المعلومات المالية وذلك حسب ما هو مذكور أعلاه.

11. دليل الإجراءات والسياسات

الملاحظة

لاحظنا أن الصندوق لا يمتلك سياسات وإجراءات محاسبية رسمية تغطي كافة مجالات عملياته. وزارة المالية تصدر وبصورة منتظمة توجيهات محاسبية تبين الإجراءات الواجب اتباعها عند انجاز مهام معينة. مع ذلك، فإن هذه التوجيهات لا تغطي كافة جوانب العمل الوظيفية للصندوق. كما أن هذه التوجيهات لم يتم اكتمالها بحيث تمثل دليل شامل للإجراءات والسياسات المحاسبية ليتم استخدامها بسهولة من قبل الموظفين.

التوصية

نوصي بضرورة تطوير دليل شامل للإجراءات والسياسات المحاسبية لتغطية كافة العمليات والأنشطة المالية والإدارية للصندوق.

هذا الدليل يجب ان يتم مراجعته بصورة دورية لضمان تحديثه باستمرار ولضمان أهليته في تزويد كافة التوجيهات والإرشادات المحاسبية والإدارية الضرورية للصندوق.

بالإضافة إلى ذلك، يجب اتباع إجراءات رقابية مفصلة من قبل الإدارة من أجل التأكد من تطبيق وتنفيذ صحيح للسياسات والإجراءات الموجودة في الدليل.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

12. إصدار خطابات الاعتماد بالنيابة عن الوزارات العراقية

الملاحظة

سابقا استفاد الصندوق من إيداعات المبالغ بالنيابة عن الوزارات العراقية وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى. إن النقد المقبوض والمدفوع الذي كان من خلال الأرصدة البنكية التي يتم إدارتها من قبل الصندوق للنقد المقبوض والمدفوع. مع ذلك، فإن هذه الإيداعات قد توقفت خلال شهر نيسان 2005 وتم إغلاق الحسابات البنكية ذات العلاقة.

حاليا تعمل الوزارات ذات العلاقة على تحويل الأموال الى الحساب الجاري لوزارة المالية في البنك المركزي العراقي ويتم فتح خطاب الاعتماد عن طريق أرصدة الصندوق في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. نحن نعتقد ان هذه التعاملات سوف تؤدي الى تداخل أموال الصندوق مع أموال وزارة المالية.

ونتيجة لذلك، خلال الفترة من 1 تموز 2005 الى 31 كانون الأول 2005، تم دفع مبالغ لخطابات اعتماد لوزارات معينة غير مشمولة في موازنة الصندوق بمبلغ 231,047 ألف دولار أمريكي. وبالمقابل استلمت وزارة المالية دفعات مقدمه بمبلغ 272,958 ألف دولار أمريكي من قبل هذه الوزارات من أجل تمويل دفعات خطابات الاعتماد الخاصة بها وتم أيداع هذا المبلغ في حسابات وزارة المالية لدى البنك المركزي.

التوصية

نوصي بأن تقوم الوزارات بفتح خطابات الاعتماد مباشرة لدى بنك التجارة العراقي.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

13. كشوفات خطابات الاعتماد

الملاحظة

خلال عملية التدقيق على خطابات الاعتماد للنقد المدفوع، لاحظنا ان البنك المركزي لا يستلم اي إشعار من بنك التجارة العراقي لتنفيذ خطابات الاعتماد أو للمبلغ المحول الى البنك المراسل.

بالإضافة إلى ذلك، فان وزارة المالية لم تسجل اي من تعاملات خطابات الاعتماد الخاصة بالصندوق لدى البنك المراسل.

التوصية

نوصي البنك المركزي بأن يتابع استلام اشعارات تنفيذ خطابات الاعتماد أو أي معاملات أخرى ذات علاقة مثل الفائدة المكتسبة من النقد المتاح غير المستغل من نقد الاعتمادات.

يجب ان يحتفظ الصندوق بسجلات كاملة للنقد المتاح غير المستغل المحول الى البنوك المراسلة من قبل بنك التجارة العراقي ولكل التعاملات الأخرى ذات العلاقة، حيث يعتبر هذا النقد المتاح غير المستغل جزءاً من موجودات الصندوق لحين دفعها الى الموردين.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

14. حسابات صندوق التنمية للعراق في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك

الملاحظة

خلال عملية التدقيق على الصندوق، حصلنا على كتاب تأييد من بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك للحسابات البنكية للصندوق. بعض هذه الحسابات تم فتحها بموجب رسائل من إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ 28 تشرين الثاني 2003. هذه الحسابات لصالح البنك المركزي العراقي - الصندوق وهي معنونة ومرقمة كما يلي:

- أموال مستلمة من حساب الرافدين - حساب رقم 021080782
- أموال مستلمة من حساب الرشيد - حساب رقم 021080795
- أموال مستلمة من حساب شركة تسويق النفط SOMO - حساب رقم 021080779

لم يكن لدي البنك المركزي العراقي أو وزارة المالية معلومات كافية حول هذه الحسابات ولم يتم تزويدنا بتفاصيل أو مصادر هذه المبالغ وحركاتها.

علمنا لاحقاً أنه سيتم العمل على تحويل ارصدة تلك الحسابات الى حساب الصندوق الرئيسي.

التوصية

نوصي كل من البنك المركزي العراقي ووزارة المالية بالحصول على كشوفات الحسابات البنكية الخاصة بالصندوق في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وتحضير تسويات دورية ومنتظمة.

بالإضافة الى ذلك فإن وزارة المالية والبنك المركزي العراقي يجب ان يوجد لديهم معلومات كاملة عن جميع حسابات وأرصدة الصندوق.

إن الحسابات والمعاملات المذكورة أعلاه يجب ان تسجل من قبل البنك المركزي العراقي ووزارة المالية كجزء من سجلات حسابات الصندوق.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

15. متابعة موازنة الوزارات

الملاحظة

تعمل وزارة المالية على إرسال موافقتها على المبلغ الإجمالي للموازنة المصادق عليه لصالح الوزارات ذات العلاقة بدون تحديد المبالغ المتبقية من الموازنة حيث لا يتم مراقبة الموازنة بشكل يومي، بالإضافة إلى ذلك إن نظام متابعة الموازنة في البنك المركزي العراقي يعتمد على نظام يدوي غير رسمي لتسجيل البيانات ومن دون عمل تسويات شهرية مع سجلات وزارة المالية.

التوصية

يجب على كل من وزارة المالية والبنك المركزي العراقي عمل نظام مراقبة يومي على الموازنة لمنع أو اكتشاف طلبات دفع تتجاوز الموازنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن طلبات الدفع التي تتجاوز قيمة الموازنة تشير إلى أن بعض الوزارات لا تحتفظ بسجلات كافية بقيمة سحباتها من الصندوق، وذلك من أجل تحديد الرصيد المتبقي من الموازنة والقابل للصرف وتحضير خطة عمل فعالة وإدارة نشاطات الوزارة المستقبلية بالاعتماد على المبالغ المتوفرة.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

16. سرية وتشفير البيانات

الملاحظة

خلال عملية التدقيق لاحظنا ان عدد من الدفعات المطلوبة لتصدير النفط تم إرسالها من قبل قسم تصدير النفط في البنك المركزي العراقي إلى البنوك المرسله عن طريق البريد الالكتروني العام.

هذا قد يؤدي إلى فقدان سرية هذه البيانات بالخصوص أن البريد الالكتروني العام لا يشتمل على الأمن أو التشفير اللازم لهذه المراسلات.

التوصية

من أجل ضمان سرية هذه البيانات نوصي بضرورة تشفير كافة المراسلات من خلال استخدام نظام البريد الآمن للبنك المركزي العراقي أو عن طريق استخدام عنوان البريد SWIFT للبنك.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

17. احتساب فائدة الاستثمارات الليلية واستثمار سندات الخزينة

الملاحظة

خلال عملية التدقيق في البنك المركزي العراقي لاحظنا ان دائرة الاستثمار لا تعمل على إعادة احتساب قيمة الفائدة من الاستثمارات الليلية واستثمار سندات الخزينة التابعة للصندوق، في بعض الحالات القليلة عندما يتم إعادة حسابها لا يتم توثيقها أو مراجعتها من قبل الموظف المشرف.

التوصية

نوصي بأن يتم إعادة احتساب كافة الفوائد المقبوضة من أي مصدر بالاعتماد على اتفاقية الاستثمار وتوقيعها من قبل الشخص المخول.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

18. إعداد التقارير للمبالغ المستردة والمسترجعة

الملاحظة

خلال عملية تدقيق البيانات المالية للصندوق في سجلات البنك المركزي العراقي، لاحظنا ان بعض المبالغ المستردة والمستلمة عن طريق الحساب في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، لا توجد مستندات مؤيدة لها باستثناء الحوالة البنكية. بصورة عامة المبالغ المستردة من إلغاء الاعتمادات المستندية، الفوائد على التامينات النقدية والزيادة في التمويل عن المبلغ المطلوب.

إضافة إلى ذلك، فان هذه المبالغ المستردة موجودة في بيان المقبوضات والمدفوعات للصندوق ضمن بند الإيرادات. بالإضافة الى أن المبالغ المستردة تم تسجيلها كإيرادات بدلاً من ان يتم تسجيلها كمدفوعات ذات العلاقة في نفس الفترة، وبالتالي أدى إلى تضخم حسابات المقبوضات والمدفوعات.

التوصية

نوصي بأن يتم التأكد من كافة المبالغ المستردة لضمان معرفة سبب الاسترداد من أجل تصنيف هذه المبالغ كما ينبغي. بالإضافة الى ذلك، فان هذه المبالغ يجب ان تسجل مقابل المبالغ المدفوعة ذات العلاقة في نفس الفترة من أجل ضمان عرض عادل للبيانات المالية.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

19. البيانات المؤيدة لمصادقات وزارة المالية

الملاحظة

خلال عملية التدقيق لاحظنا انه تم تحويل مبلغ من حساب الصندوق في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك الى حساب البنك المركزي العراقي في نفس البنك (معاملة رقم 63/2005) بتاريخ 17 تموز 2005، وبمبلغ 1.032.050 دولار أمريكي، ومن خلال مراجعتنا للمستندات المؤيدة لم نتمكن من العثور على موافقة وزارة المالية على هذا التحويل كدفعة مقدمة الى بنك التجارة العراقي للإيفاء بالاعتماد المستندي للشركة العامة للزيوت النباتية.

التوصية

يجب ان توافق وزارة المالية على كافة المدفوعات من حساب الصندوق، كما أن التسديد المذكور أعلاه يجب أن يكون موافق عليه من قبل وزارة المالية بموجب إجراءات التسديد للصندوق.

20. تحضير الموازنة

الملاحظة

خلال عملية مراجعتنا للإجراءات المتبعة من قبل قسم الموازنة، لاحظنا ان قسم الموازنة لا يشير الى موازنة السنة السابقة والنفقات الفعلية والتعهدات المبرمة أو الى طريقة إبرامها من أجل التوصل إلى الأعداد الصحيح للموازنة من قبل الدوائر الحكومية المتنوعة.

ان عملية التقييم الفعال للموازنة المعدة من الدوائر الحكومية المتنوعة وعملية تحديد احتياجات الأقسام لبند الإنفاق المختلفة يعتبر عملية سيطرة رئيسية لضمان أن احتياجات الأقسام متوافقة مع نشاطاتها ومع نفقات السنوات السابقة ومع الخطط للسنة القادمة.

التوصية

إن مراجعة الموازنة للدوائر الملتزمة من قبل قسم الموازنة تعتبر جزء مهم من نشاطات الدائرة المالية المتعلقة بمتابعة وملاحظة النفقات الحكومية. وفقاً لذلك، نحن نعتقد أن إدارة الصندوق يجب ان تعمل على تقديم عناية خاصة لعملية تحضير ومراجعة الموازنة من قبل قسم الموازنة لضمان وجود إجراءات سيطرة كافية خلال عملية إعداد الموازنة.

ان الأسلوب الحديث في إعداد ومتابعة الموازنة يجب ان يتضمن وليس حصراً ما يلي:

قسم الموازنة يجب ان يعمل على متابعة ومراقبة الإجراءات المتبعة من قبل الأقسام المختلفة والتي تعمل على تحضير الموازنة السنوية الخاصة بها. ثم يعمل قسم الموازنة على التأكد من ان كافة الضوابط تم تطبيقها من قبل الدوائر المختلفة من أجل تيسير عملية تحضير الموازنة، بالتالي سيخفض الوقت المصروف من قبل قسم الموازنة على مراجعة هذه الموازنات.

يجب أن يعد قسم الموازنة إجراءات من أجل معرفة التقلبات التي تجري بين فصول الإنفاق المختلفة. هذه المعلومات سوف تمكن قسم الموازنة من معرفة بنود الإنفاق التي تجاوزت حدود الموازنة في اي قسم محدد للسنة السابقة وبالتالي يتم استخدامها لتمويل النفقات لمصروفات أخرى غير موافق عليها.

يجب أن يعد قسم الموازنة قاعدة بيانات لكافة الدوائر ذات العلاقة بنشاطات الأقسام وحجمها من أجل تأسيس معيار لكل بند من بنود الإنفاق بالاعتماد على حجم كل دائرة. إن قاعدة البيانات هذه سوف تمكن قسم الموازنة من المتابعة وبشكل دوري (شهرياً مثلاً) الأداء لبند الإنفاق والتحقق من اي انحراف في المعايير المطبقة. كما أن قاعدة البيانات هذه ستمكن قسم الموازنة من معرفة وتحديد المخاطر أو الفرص من أجل توفير النفقات.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

إن مراجعة قسم الموازنة لموازنات الدوائر يجب أن يتضمن مقارنات بين موازنة السنوات السابقة بالإضافة إلى النفقات الحقيقية لهذه الدوائر. إن هذه المراجعة ستبين التغيرات الرئيسية وبعض الأمور الأخرى التي تتطلب انتباها فوريا.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

21. كشف بالعقود المدارة من قبل المؤسسات الأميركية لدى وزارة المالية

الملاحظة

خلال عملية التدقيق لم نستلم اي كشف لمراقبة أعمال الحساب الفرعي للمؤسسات الأميركية. ان طلب الدفعات تم إصداره من قبل المؤسسات الأميركية مقابل عقود يتم تنفيذها لصالح حكومة العراق، لم يكن هناك جهة مراقبة مسؤولة تعمل على التأكد من صحة هذه الدفعات والتأكد من ان هذه المبالغ ضمن بنود العقد والتأكد من عدم دفع المبلغ بشكل متكرر.

التوصية

نوصي بأن تقوم وزارة المالية بما يلي:

- فحص وتدقيق كافة الدفعات.
- التأكد من استلام البضائع أو الخدمات من قبل الوزارة المعنية.
- التأكد من أن الدفعات تم تسجيلها بصورة صحيحة من قبل الوزارة المعنية.
- تسوية المبلغ المدفوع مع سجلات البنك المركزي العراقي وبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.
- التأكد من أن الدفعات ضمن شروط العقد.
- التأكد من ان فواتير المقاولين تم ختمها بختم مدفوعة لتجنب حدوث دفعات متكررة لنفس الفاتورة.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

22. الفائدة المدفوعة للنقد المتاح غير المستغل مقابل خطابات الاعتماد

الملاحظة

خلال عملية التدقيق للمقبوضات، لاحظنا ان دفعات الفائدة المستلمة من جي بي مورغان للمبالغ المودعة كتامينات مقابل خطابات الاعتماد المدفوعة تم تسجيله بينما لم يتم توثيق مصدر الدفعات في البيان الشهري للصندوق والمعد من قبل البنك المركزي العراقي. بالإضافة الى ذلك لم يتم احتساب الفائدة لضمان صحتها ودقتها.

التوصية

نوصي بأن يقوم البنك المركزي العراقي ووزارة المالية بالمتابعة مع بنك التجارة العراقي، البنوك المراسلة والوزارات المستفيدة لضمان تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب واحتساب الفائدة الناتجة من النقد المتاح وغير المستغل. بالإضافة إلى ذلك فان الكشوفات وكتب التأييد للبنك يجب ان يتم الحصول عليها وتسويتها بصورة زمنية منتظمة من أجل دعم هذه التعاملات.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

العقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

2.3. الالتزامات التعاقدية

ملاحظة

لاحظنا ان المؤسسات الأمريكية لم تحتفظ بقاعدة بيانات كاملة تبين الالتزامات التعاقدية غير المكتملة والموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة.

خلال عملية التدقيق للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2005، استلمنا جداول من قاعدة البيانات تظهر معلومات مفصلة عن العقود (مثل رقم العقد، اسم المتعاقد، شرح للبنود، التاريخ الممنوح، تاريخ الانتهاء، تاريخ التسليم، قيمة العقد، المبلغ المدفوع، المبالغ المتبقية، حالة العقد، الوزارة المعنية ومعلومات أخرى) من خلال فحصنا لبعض العقود لاحظنا ما يلي:

قيمة عقود تم إدخالها بصورة خاطئة في قاعدة البيانات (العقد الرقم DFI 11D41521315)
عقود منجزة لا تزال تظهر بمبالغ غير مدفوعة (العقود المرقمة DABV01-04-C-0009 و DFI4ID4-07-1-0010)

عقود ذات تاريخ إنجاز قديم لا تزال تظهر كعقود نافذة (العقد المرقم DACA78-03-D-0004)

ونتيجةً لذلك لم تتمكن المؤسسات الأمريكية من ضمان اكتمال أو صحة المعلومات الخاصة بالعقود أو رصيد الالتزامات التعاقدية الموجود في قاعدة البيانات.

التوصية

إن المؤسسات الأمريكية المسؤولة عن إدارة وإنهاء العقود الممولة من الصندوق يجب أن تتأكد من أن قاعدة البيانات تحتوي على كافة العقود الممولة من الصندوق والموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة. بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة العقود المسجلة في قاعدة البيانات يجب أن تتوافق مع ملفات العقود كما أن دفعات العقود يجب ان تتوافق مع فواتير الموردين.

إن USACE يجب ان تبين كافة الالتزامات التي لا تزال عالقة ومموله من الصندوق وطلبات الاحتياجات. بالإضافة الى ذلك فان المؤسسات الأمريكية يجب ان تطابق هذه الالتزامات مع USACE ومناقشة الحلول المطروحة الخاصة بهذه الالتزامات المتفق عليها مع حكومة العراق.

يجب اجراء مراجعة كاملة للمعلومات الموجودة في قاعدة البيانات لضمان إتمام وصحة كافة المعلومات الموجودة

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

24. تحقيقات المؤسسات الأمريكية

الملاحظة

لاحظنا ان المؤسسات الأمريكية لم تحتفظ بقائمة بكافة التحقيقات المقامة على العقود الممولة من الصندوق وعلى الأشخاص المسؤولين عن الأنفاق من الصندوق.

التوصية

يجب على المؤسسات الأميركية الاحتفاظ بقائمة مكتملة ومركزية بكافة التحقيقات ونتائج تلك التحقيقات، وذلك من أجل تحسين شفافية استخدام المؤسسات الأمريكية للصندوق والتقييم الزمني للمطلوبات المحتملة على الصندوق. يجب ان تتم تزويد هذه القائمة إلى حكومة العراق و المجلس الدولي للمراقبة والإشراف.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

25. ملفات العقود

الملاحظة

لاحظنا انه بعض ملفات العقود لا تحتوي على نسخة من العقد وبعض النماذج التي من المفترض أن تكون في الملف والتي تبين التطور الحاصل على العمل والمواد المستلمة. (كمثال على ذلك: CERP DFI 82 A 40200031)

التوصية

يجب ان تعمل المؤسسات الأميركية على ضمان وجود كافة الوثائق الضرورية والمحدثة المرفقة مع العقود وأن تضمن المراقبة الصحيحة والدقيقة للعقود ومراقبة أداء الخدمات والبضائع المستلمة من الموردين.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

26. حالة العقود

الملاحظة

لاحظنا أن بعض العقود ذات حالات غير واضحة حيث ان بعض العقود تبدو أنها مغلقة أو منفذة ولكن لازال هناك أرصدة معلقة لهذه العقود، إن العقود على النحو التالي (80 عقد تحت التنفيذ، 308 عقد مغلقة، 11 عقد ملغي وعقد واحد منفذ) كمثال على ذلك DABV01-04-C-0009 and DFI4ID4-07-1-0010.

التوصية

إن المؤسسات الأميركية المسؤولة يجب ان تراجع قاعدة البيانات الخاصة بالعقود وأن تعمل على تحديث حالة هذه العقود باستمرار، عملية الدفعات لكل عقد ومتابعة كافة المعلومات الأخرى المهمة. يجب ان تمتلك المؤسسات الأميركية معلومات كافية عن كل حالة عقد من أجل ضمان عملية متابعة كافة البيانات وأن المعلومات تمت بالطريقة الصحيحة.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

27. عقود جديدة مضافة خلال المدة

ملاحظة

لاحظنا خلال 2005 ان المؤسسات الأمريكية إضافت الى قاعدة بياناتها عقود جديدة تمثل 5000 عقد في كركوك مرفقة معها بعض وثائق الدفعات التابعة لهذه العقود. أغلبية هذه العقود مغلقة.

بالإضافة إلى ذلك، إن المؤسسات الأمريكية في حالة بحث مستمر لمزيد من العقود ومؤخراً تم إيجاد بعض العقود في معسكر فكتوريا بالقرب من المطار. لذلك، فان قاعدة البيانات التابعة للمؤسسات الأمريكية يتم تحديثها باستمرار وهي غير مكتملة.

التوصية

يجب على المؤسسات الأمريكية مراجعة وتحديث قاعدة البيانات للعقود وكذلك تحديث حالة هذه العقود من حيث القيمة والدفعات ومعلومات أخرى مهمة. بالإضافة الى ذلك فان المؤسسات الأمريكية يجب أن تمتلك سياسات وإجراءات موثقة بطريقة إدخال المعلومات وطريقة إعطاء الموافقات لضمان ان كافة البيانات يتم إدخالها وحفظها بطريقة صحيحة.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

28. قاعدة بيانات بسيطة وغير آمنة

الملاحظة

لاحظنا أن قاعدة بيانات العقود المستخدمة من قبل قسم التعاقد بسيطة جدا ولا يوجد بها أي امتياز للدخول حيث ان أي موظف في قسم التعاقد يمكن ان يدخل الى قاعدة البيانات ويعمل على إضافة أو تغيير اي معلومات من دون اي مراقبة أو إشراف مباشر.

التوصية

يجب أن تطور المؤسسات الأمريكية نظام يحدد امتياز الدخول إلى قاعدة بيانات العقود وهذا سوف يضمن سلامة وحماية أفضل للمعلومات ويحسن الرقابة الداخلية لقاعدة بيانات العقود.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

29. لا يوجد تسوية لكشوفات حساب الموردين

الملاحظة

لاحظنا أن مكتب التعاقد في المؤسسات الأميركية لا يعمل على تسوية أرصدة المؤسسات الأميركية وكشوفات الحسابات الخاصة بالموردين بشكل منتظم ودوري.

هذا سوف يؤدي الى حدوث أخطاء محاسبية لبعض حركات الموردين والتي لن يتم التعرف عليها وتعديلها في الوقت الزمني المحدد لذلك.

هذه الأخطاء قد تتضمن ضعف ترحيل الفواتير من قبل المورد أو من قبل قسم المحاسبة، تكرار عملية الترحيل لنفس الفاتورة، استلام فواتير مقدمة من المورد عن بضائع لم تستلم أو بضائع تم استلامها خلال فترة زمنية واحدة ولكن يتم تصنيف حساباتها لاحقاً.

التوصية

نوصي بأن تقوم المؤسسات الأميركية بعمل تسويات لكافة كشوفات الحساب الخاصة بالموردين وسجلات المؤسسات الأميركية على أساس منتظم من أجل تقليل الأخطاء الممكن حدوثها وضمان إجراءات رقابة داخلية أفضل من أجل حماية ممتلكات حكومة العراق.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

30. عمليات إغلاق غير صحيحة

الملاحظة

لقد طلبنا كافة الفواتير المدفوعة بعد انتهاء الفترة لضمان أن كافة مستحقات الدفع الضرورية تم تسجيلها كما في 31 كانون الأول 2005. لكن، تم إبلاغنا ان هناك بعض الفواتير التي لم يتم حسابها خلال الفترة الصحيحة بسبب عدم اكتمال المعلومات المقدمة الى مكتب المدفوعات.

نتيجةً لذلك، إن السجلات المحاسبية للفترة قد تكون غير صحيحة ورصيد الالتزامات كما في 31 كانون الأول 2005 قد يكون ذو قيمة أقل.

إضافةً إلى ذلك لا يوجد اي عملية تدقيق للأرصدة النهائية للالتزامات التعاقدية كما في 30 حزيران 2005 و 31 كانون الأول 2005.

التوصية

نوصي أن تعمل المؤسسات الأميركية على إغلاق فترات إصدار التقارير بشكل صحيح وذلك من أجل تحسين سيطرة الإدارة وإجراءات عرض البيانات المالية.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

31. بعض المدفوعات لا تحتوي على فواتير الموردين

الملاحظة

لاحظنا أن المؤسسات الأميركية لم تستلم فواتير من الموردين عن عمليات الشراء كما في أمر الشراء المرقم 2375 بتاريخ 20 آب 2005 بمبلغ 8.162.361 دولار أمريكي. وبعد مناقشة الموضوع مع مكتب المدفوعات تبين انه تم استلام فاتورة من وحدة المهندسين في الجيش الأمريكي بدلا من فاتورة المورد.

ان السماح بدفع النفقات من غير مراجعة صحيحة للوثائق المؤيدة سوف يزيد من احتمالية حدوث الأخطاء ويزيد من حدوث عمليات شراء غير معتمدة.

التوصية

نوصي بأن تحصل المؤسسات الأميركية على الفواتير الأصلية من الموردين او على الأقل الحصول على نسخ طبق الأصلية من ملفات العقود قبل دفع أي مبالغ لمستحقيها ومن دون استثناء.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

32. استلام تقارير غير موقعة من قبل ممثلين من الحكومة العراقية

الملاحظة

إن المؤسسات الأميركية تستخدم استثماراً رسمية من أجل ضمان استلام وفحص المواد المستلمة أو الخدمات المستلمة. مع ذلك لاحظنا ان هذه الاستثمارات لم تكن موقعة من قبل ممثلين من الحكومة العراقية أو من قبل الوزارة المستفيدة.

التوصية

نوصي بأن تقوم المؤسسات الأميركية بإبلاغ ممثلين الحكومة العراقية حول التطور الحاصل في العقود المبرمة من أجل ضمان ان كافة العقود والخدمات المدارة من قبل المؤسسات الأميركية قد تم الموافقة عليها بصورة صحيحة من قبل الحكومة العراقية.

وهذا الإجراء سوف يساعد الحكومة العراقية لمعرفة معلومات أكثر عن المشاريع المقامة لصالح الوزارات العراقية.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

33. لا حدود لقيمة النقدية في الصندوق والمدفوع من الخزنة.

الملاحظة

لاحظنا أن المؤسسات الأميركية لا يوجد لديها حد أعلى للمبالغ الموجودة في الصندوق النقدي أو المدفوعات النقدية الموجودة في الخزنة.

لاحظنا وجود تعاملات ذات مدفوعات نقدية عالية القيمة تم إجراؤها خلال هذه الفترة، مثال على ذلك، دفعة مبلغ بقيمة 32 مليون دولار بتاريخ 24 أيلول 2005.

التوصية

على المؤسسات الأميركية مراجعة احتياجاتها للنقد وأن تعمل جاهدة على تقليل قيمة الدفعات النقدية المدفوعة للموردين والمقاولين من الصندوق.

34- وثائق مدفوعات غير مختومة بما يفيد الدفع

الملاحظة

لاحظنا أن المؤسسات الأميركية لا تختم الوثائق المؤيدة للدفعات المرفقة مع مستندات الدفع "مدفوعة" او خلافا لذلك لما يؤيد دفع هذه الوثائق. لذلك هناك خطر إمكانية تكرار الدفعات لنفس الفاتورة.

التوصية

يجب أن تعمل المؤسسات الأميركية على ضمان ختم كافة الوثائق المؤيدة المدفوعات "مدفوعة" من أجل تقليل خطر تكرار دفع نفس الوثائق ولضمان إجراءات سيطرة أفضل على عملية الدفع.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

35. الدفعات الكلية للعقد تتجاوز قيمة العقد الفعلية

الملاحظة

لاحظنا أن الدفعات الكلية للعقد الرقم التسلسلي DABV01-03-C-0027 قد تجاوزت قيمة العقد الكلي بمبلغ 268,980 دولار أمريكي.

التوصية

اتمام مراجعة ملفات وقاعدة البيانات الخاصة بالعقود لضمان صحة واكتمال كافة المعلومات الموجودة ولتسهيل عملية أعداد التحليل والتقارير الإدارية.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

36. عقود مغلقة ذات أرصدة عالقة

الملاحظة

لقد حصلنا على قائمة من المؤسسات الأميركية تحتوي على عقود مغلقة، لاحظنا أنه يوجد 232 عقد من هذه العقود المغلقة لازال يحتوي على أرصدة مستحقة للموردين والمقاولين بمبلغ إجمالي 94,087,311 دولار أمريكي.

ولاحظنا أيضاً أن هناك 35 عقد اخر ذو أرصدة مغلقة تجاوزت قيمة العقد، حيث ان الدفعات الكلية لهذه العقود تجاوزت قيمة العقد الكلية بمبلغ إجمالي 3,614,209 دولار أمريكي.

المبلغ الصافي لهذه الأرصدة العالقة يبلغ 90,473,102 دولار أمريكي.

لقد حصلنا على قائمة من المؤسسات الأميركية تحتوي على العقود المنفذة، ولاحظنا ان أحد هذه العقود ذو الرقم التسلسلي FI11D4-15-2-1315 لا يزال به رصيد عالق مستحقة للمورد بمبلغ 50,000 دولار أمريكي.

لقد حصلنا على قائمة من المؤسسات الأميركية تحتوي على العقود الملغية حيث ان رصيد العقد بقيمة صفر، مع ذلك لاحظنا ان 11 عقد لديه رصيد عالق بمبلغ 1,014,778 دولار أمريكي مستحقة للموردين والمقاولين، وأن هناك بعض الدفعات قد تم دفعها فعلاً لبعض الموردين.

التوصية

اتمام مراجعة الملفات وقاعدة البيانات الخاصة بالعقود لضمان صحة واكتمال كافة المعلومات الموجودة ولتسهيل عملية إعداد التحليل والتقارير الإدارية.

رسالة الإدارة إلى صندوق التنمية للعراق
للفترة من 1 تموز 2005 لغاية 31 كانون الأول 2005

37. عدم الربط بين العقود وسجلات المدفوعات

الملاحظة

لاحظنا أن قاعدة البيانات للعقود غير مرتبطة مع قاعدة بيانات المدفوعات.

التوصية

نوصي باستخدام نظام متكامل ومترايط كلياً للسجلات المحاسبية لضمان دقة واكتمال كافة المعلومات ومن أجل الحصول على سيطرة إدارية ورقابية لكافة التطورات التي تحصل على العقود ودفعاتها.